GICHD

النتائج الرئيسية والتوصيـــات

إدارة البيانات الشـــــاملة في قطاع الأعمال المتعلقة بالألغام

مسرد المصطلحات

جمع البيانات: العملية التي يقوم بها مشغلو الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك مشاركة المستفيدين في عمليات جمع البيانات، والتعاون بين المنظمات التي توفر البيانات، وتحديد وتوثيق مصادر البيانات ذات الصلة. وهو ينطوي على تطوير أدوات جمع البيانات، وجمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس وأبعاد التنوع المناسبة الأخرى، ووضع معايير محددة للمصطلحات والقياسات الرئيسية.[1]

الإبلاغ عن البيانات: يشير هذا المصطلح إلى تقديم التقارير في الوقت المناسب إلى سلطات الإجراءات المتعلقة بالألغام وفقًا للمعايير والمتطلبات الوطنية. ويتضمن شكل ووسيلة عمليات الإبلاغ، ومقاييس الأداء أو مؤشرات الأداء الرئيسية، وضمان ملاءمة البيانات ودقتها، وفحوصات البيانات المنتظمة التي تقوم بها إدارة المعلومات والوحدات التشغيلية. وينطوي أيضًا على مراقبة جودة البيانات لإدخال العمليات ومخرجاتها.[2]

تخزين البيانات: عملية تحديد المعلومات التي يتم تخزينها وكيفية حمايتها، والتي تتضمن إدارة البيانات لضمان حمايتها من الوصول غير المصرح به وتتم مشاركتها فقط مع الأطراف المصرح لها. ويتضمن أيضًا تنفيذ نظام لإدارة البيانات وضمان أمان البيانات، والالتزام بسياسات الأمان، والتحقق بانتظام من قاعدة البيانات للتأكد من دقتها واكتمالها واتساقها.[3]

تبادل البيانات: يشير هذا إلى نشر المعلومات على أصحاب المصلحة، داخل برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام وخارجه. ويتضمن إدارة المعلومات الشخصية للحفاظ على خصوصية المستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين. تتضمن هذه العملية أيضًا اتخاذ قرار بشأن الشكل الذي يمكن به مشاركة المعلومات، وضمان اتباع القواعد والاعتبارات الأخلاقية لمشاركة البيانات، وتحديد طرق الاتصال، وتحديد أصحاب المصلحة لتوزيع المعلومات، وتحديد محتوى المعلومات وتكرارها لكل صاحب مصلحة.[4]

التنوع: يشمل التنوع المجموعة الكاملة من الاختلافات البشرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العرق والإثنية والجنس والتوجه الجنسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والعمر والقدرات البدنية والمعتقدات الدينية والمعتقدات السياسية والأيديولوجيات الأخرى. ويتضمن أيضًا طرقًا متنوعة للعمل والوجود والتفكير والعمل والتواصل.[5]

المبادئ والنُهج النسوية: تتحدى هذه المبادئ عدم المساواة المنهجية بين الجنسين وتسلط الضوء على التجارب المتنوعة والهويات المتقاطعة. وهي تدافع عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ويكمن جوهرها في الانتقادات للهياكل الأبوية والتركيز على التجارب الحية. تتناول هذه المبادئ قضايا أوسع تتعلق بالسلطة والامتياز والقمع في السياقات المجتمعية.

النوع الاجتماعي: «يشير النوع الاجتماعي إلى الأدوار والسلوكيات والأنشطة والسمات التي يعتبرها مجتمع معين في وقت معين مناسبة للرجال والنساء». وهو ينطوي على مجموعة من الهويات والأدوار والتوقعات والمعايير التي ينسبها المجتمع إلى الأفراد بناءً على جنسهم المتصور. ويُعدّ مفهومًا يتسم بالمرونة والديناميكية من المحتمل أن يتغير بمرور الوقت وعبر الثقافات. يجب الاعتراف بالتفاوتات بين الجنسين في القطاعات الإنسانية والإنمائية الدولية ومعالجتها لضمان الوصول العادل إلى الموارد والفرص والنتائج لجميع الأفراد، بغض النظر عن الهوية الجنسانية.[6]

التقاطعية: تُعرّف التقاطعية، بالنسبة لهذا البحث، على أنها «استعارة لفهم الطرق التي تؤدي بها الأشكال المتعددة من عدم المساواة أو العيب في بعض الأحيان إلى مضاعفة نفسها وخلق عقبات غالبًا ما تكون غير مفهومة بين طرق التفكير التقليدية».[7]

عدم الإضرار: بالنسبة لهذا البحث، يشير عدم الإضرار إلى «نهج يساعد على تحديد الآثار السلبية أو الإيجابية غير المقصودة للتدخلات الإنسانية والإنمائية في الأماكن التي يوجد فيها نزاع أو خطر نشوب نزاع».[8]

الملخص التنفيذي

أُجري هذا البحث بتكليف من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ويهدف إلى التقييم النقدي والمساهمة في تطوير ممارسات إدارة بيانات أكثر إنصافًا وفعالية في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام. انصب التركيز الرئيسي على إدراج النوع الاجتماعي والتنوع والتقاطعية مع الالتزام بمبدأ عدم الإضرار.

تراوحت الأهداف من رسم خرائط لممارسات جمع البيانات المراعية للنوع الاجتماعي والتنوع وتخزينها ومشاركتها والإبلاغ عنها إلى تقييم جدواها وفعاليتها في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتمثّل الهدف أيضًا في فهم كيفية تطبيق مبدأ عدم الإضرار حاليًا واقتراح ممارسات جيدة لإدماجها. بالإضافة إلى ذلك، سعى المشروع إلى تقديم توصيات لإشراك الأشخاص من مختلف الأجناس والهويات الاجتماعية المتقاطعة في عمليات البيانات لتمثيل أفضل وتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة من الألغام.

تم استكشاف جميع المتغيرات الرئيسية لجمع البيانات والإبلاغ عنها وتخزينها ومشاركتها من خلال منظور النوع الاجتماعي والتنوع. كان تقاطع الهويات والمبادئ النسوية، وتحديدًا ديناميكيات السلطة والمشاركة، محوريًا أيضًا في البحث، مع التأكيد على الحاجة إلى مناهج عادلة وشاملة. أكدت الدراسة على أهمية اعتماد عدسة نسوية لتعزيز الشفافية والمساءلة والاعتبارات الأخلاقية في إدارة المعلومات.

تضمن البحث دراسات حالة في كمبوديا وكولومبيا والعراق، تُقدّم كل منها ديناميكيات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية فريدة تؤثر على ممارسات بيانات الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي محاولة لتقديم توصيات ذات صلة عالميًا، تم تخصيص أدوات وخطط جمع البيانات وفقًا للسياق المحدد لكل بلد. يساهم هذا البحث في تطوير ممارسات بيانات أكثر فعالية للإجراءات المتعلقة بالألغام تخدم بشكل أفضل الاحتياجات المتنوعة للمجتمعات المتضررة.

عند إجراء هذا البحث، تبنى مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية نهجًا نسويًا وقائمًا على الحقوق. تضمن ذلك الاعتراف بديناميكيات السلطة ومكانتها، وتعزيز المشاركة النشطة والبحث الذي يركز على الاستخدام، وإبراز العدالة الاجتماعية، ودمج الممارسات التأملية.

امتدت طرق البحث إلى مراجعة مكتبية شاملة للوثائق الداخلية والخارجية ذات الصلة، ومقابلات المخبرين الرئيسيين مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وجلسات التعلم من الأقران في كل بلد. استخدمت المراجعة المكتبية برنامج تحليل البيانات النوعية بمساعدة الكمبيوتر لتحليل البيانات الشامل، بينما سمحت المقابلات شبه المنظمة بإجراء تحقيق متعمق في مجالات محددة من التحقيق. مكنت جلسات التعلم من الأقران أصحاب المصلحة في الإجراءات المتعلقة بالألغام من التحقق من صحة النتائج وتبادل المعرفة والتعاون بشأن التوصيات لتحسين جمع البيانات المراعية للنوع الاجتماعي والتنوع.

وأُجريت خمسة وثلاثين مقابلة عبر أربع مجموعات من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الوطنية والمنظمات الوطنية والدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام والخبراء الخارجيين في مجال النوع الاجتماعي والتنوع والإدماج. ووقع الاختيار على الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بناءً على تجاربهم وخبراتهم المتنوعة في مجال إدارة المعلومات والرصد والتقييم وجمع البيانات والنوع الاجتماعي، مما يضمن بما يكفل تضمين البحوث مجموعة واسعة من وجهات النظر المستنيرة وذات الصلة.

© Johannes Müller

أبرز الاستنتاجات

القسم	النتائج
تفسيرات النوع الاجتماعي والتنوع وعدم الإضرار	يختلف تفسير «النوع الاجتماعي» بشكل كبير عبر المنظمات ضمن البلد نفسه وعبر بلدان مختلفة، وغالبًا ما ينحرف عن المبادئ التوجيهية المعمول بها من قبل الهيئات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. يتضح هذا بشكل خاص حيث أبلغت المنظمات عن الجنس والنوع الاجتماعي بالتبادل.
	غالبًا ما تتم مساواة «النوع الاجتماعي» بـ «النساء». يتغاضى هذا التفسير المبسط عن أجناس الأقليات ويسيء فهم التعريف الشامل للنوع الاجتماعي بما يتجاوز ثنائية الرجال والنساء.
	غالبًا ما يميل فهم «التنوع» إلى الإثنية بدلاً من تضمين مجموعة أوسع من الهويات، بما في ذلك الجنس والعمر والإعاقة والعرق والدين وما إلى ذلك.
	يجب أن يكون مبدأ «التقاطعية» لفهم تفاعل الهويات الاجتماعية المتعددة أكثر تمثيلاً في خطاب وممارسات القطاع.
	يختلف تفسير مبدأ عدم الإضرار وتنفيذه عبر البلدان والمنظمات. وعلى الرغم من التعرف على المبدأ، لا يكون التطبيق متسقًا وأحيانًا يركز بشكل ضيق.
جمع البيانات	يتم جمع البيانات حول أسماء المستفيدين والعمر والجنس باستمرار عبر جميع بلدان دراسة الحالة الثلاثة (كولومبيا وكمبوديا والعراق) والإفراج عن الأراضي وأنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة ومساعدة الضحايا.
	وكثيرًا ما لا يتم جمع البيانات عن الدين والأصل الإثني، مما قد يؤدي إلى عدم كفاية محتملة في معالجة المتطلبات والأفضليات المتنوعة لمختلف الجماعات الدينية والإثنية. في بعض السيناريوهات، قد يشكل تسجيل المعلومات حول الدين والإثنية مخاطر أكثر من الفوائد. يكمن الخطر في ما إذا كان فهرسة مثل هذه التفاصيل الشخصية يمكن أن يؤدي عن غير قصد إلى سوء الاستخدام أو الممارسات التمييزية. تجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى بيانات مسجلة عن الدين والأصل الإثني لا تعادل بالضرورة الجهل بهذا الموضوع. قد لا يزال من الممكن اتخاذ القرارات بناءً على المعرفة الضمنية بالخلفية الدينية أو العرقية للشخص، حتى لو لم يتم توثيق هذه المعلومات رسميًا.
	وتختلف أدوار جمع البيانات باختلاف البلدان وتتكيف مع السياقات المحلية. يتم نشر أدوار مثل العدادين وموظفي الاتصال المجتمعي والأعضاء غير التقنيين في المسح بناءً على المهام المحددة ومجموعات المستفيدين. علاوة على ذلك، تؤثر معايير المجتمع والمخاطر الأمنية على الدور السائد. يضمن هذا التنوع أن يكون جمع البيانات حساسًا للفروق والتحديات الإقليمية.
	تُظهر المنظمات المختلفة معايير متنوعة وأحيانًا غير واضحة لاختيار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المجتمع. من المحتمل أن يؤثر هذا التناقض على اتساع وشمولية المشاركة في عمليات جمع البيانات.
صعوبات جمع البيانات	تعيق المخاوف الأمنية والخوف من الوصم وإساءة استخدام البيانات الشخصية بشكل كبير جمع البيانات في كولومبيا والعراق.
	في جميع البلدان الثلاثة، يمثل التنوع الثقافي وقضايا النوع الاجتماعي تحديات، غالبًا بسبب الأعراف الاجتماعية المختلفة وأشكال جمع البيانات الصارمة.
	تمثل إعادة التقييم المستمرة بسبب حالات النزاع المتقلبة ونزوح السكان تحديًا كبيرًا، لا سيما في كولومبيا والعراق.
جمع البيانات والمعايير	يؤثر مزيج من المعايير على جمع البيانات في الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع البلدان المدروسة: فالمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام تحدد الممارسات الجيدة على الصعيد العالمي، بينما تفصل المعايير الوطنية المتطلبات المحلية المحددة. علاوة على ذلك، تفصل إجراءات التشغيل القياسية التنظيمية ومتطلبات الجهات المانحة معايير احتياجات أصحاب المصلحة الفردية. تهدف هذه المعايير، على الرغم من تميزها، إلى المواءمة، بهدف مجموعة شاملة من متطلبات جمع البيانات.
	يبدو أن ديناميكيات القوة تؤثر بشكل كبير على تحديد المعايير مع المعايير الدولية والسياسات الوطنية ومتطلبات الجهات المانحة التي يحددها أولئك الذين لديهم قوة مالية وهيكلية تهيمن على العملية ولا يوجد دليل على مشاركة المستفيد أو المجتمع في وضع إدارة البيانات القياسية.

	وتتم ممارسة مبدأ «عدم الإضرار» من خلال تقييم احتياجات المجتمعات المحلية وأوجه الضعف فيه، والتشاور والتفاعل مع المجتمعات المحلية، والتركيز على الموافقة والتطوع، وتجنب المواضيع الحساسة، والتدريب الكافي لجامعي البيانات، والاكتفاء بجمع البيانات اللازمة.
	وثبت وجود ممارسات مختلطة للحصول على الموافقة في جمع البيانات. وبينما تفضل بعض المنظمات الموافقة الخطية، تعتمد منظمات أخرى على الموافقة الشفهية؛ وغالبا ما تكون مناسبة من الناحية السياقية.
	ولا تعالج ممارسات جمع البيانات المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالألغام مسألة التقاطعية وتحليل القوة بشكل شامل. يمكن أن يؤدي ذلك إلى فهم مبسط للغاية للمجتمعات المتضررة وإعاقة قدرة القطاع على تلبية الاحتياجات ونقاط الضعف المتنوعة، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة وإعاقة الفعالية.
تخزين البيانات	توجد ممارسات مختلفة لتخزين البيانات، مثل الأدوات الرقمية وقواعد البيانات الآمنة، مع وجود عدد قليل من المنظمات التي لا تزال تعتمد على النماذج الورقية بسبب القيود التقنية.
	تُظهر المنظمات التزامًا مشتركًا بحماية معلومات التعريف الشخصية، وتنفيذ تدابير محددة لمنع الوصول غير المصرح به أو سرقة البيانات.
	يعد استخدام الأجهزة اللوحية لجمع البيانات أمرًا شائعًا، مما يسمح بحفظ البيانات بشكل فوري وآمن على الخوادم.
	في بعض الحالات، يتم الاحتفاظ ببيانات شديدة الحساسية تحت حضانة فرد واحد، مما قد يخلق نقطة واحدة من مخاطر الفشل.
	يتم التأكيد على سرية البيانات عبر المنظمات، وإن كانت متفاوتة في الممارسة العملية بسبب القوانين المحلية والمعايير الثقافية المتعلقة بالخصوصية.
مشاركة البيانات	عادة ما تشارك المنظمات البيانات بشكل انتقائي، مع إعطاء الأولوية لفائدة المجتمع. وهي مكلّفة بتبادل معلومات محددة مع السلطات الوطنية على النحو المحدد في المعايير الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام أو متطلبات الإبلاغ الوطنية. وليس من سلطة المنظمة التقديرية أن تقرر البيانات المشتركة؛ فالامتثال للسلطات الوطنية ضروري لاستمرار الاعتماد والتشغيل داخل البلد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن مشاركة البيانات بناءً على طلبات صريحة من منظمات أخرى.
	تنطوي ممارسات تبادل البيانات على مستويات متعددة من الموافقة لضمان أن البيانات المبلغ عنها تفي بمتطلبات الجودة وتبادل المعلومات الضرورية فقط، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام لأمن البيانات وسريتها.
	في بعض البلدان، مثل كولومبيا، تقوم المنظمات بتحميل البيانات مباشرة إلى منصة السلطة الوطنية، مما يخلق نقطة واحدة محتملة من مخاطر الفشل إذا واجه نظام السلطة الوطنية مشكلات.
	في كثير من الحالات، لا يتم الاعتراف بالمستفيدين بصفتهم أصحاب الحقوق الأساسيين في عملية صنع القرار المتعلقة بمشاركة البيانات، مما يشير إلى وجود فجوة محتملة في الممارسات الأخلاقية.
الإبلاغ عن البيانات واستخدامها	تُستخدم بيانات المستفيدين بشكل أساسي في إعداد التقارير والتخطيط وتصميم التدخلات وتقييم الأنشطة وتنسيق التدخلات الجديدة. ومع ذلك، يختلف استخدام البيانات ومشاركة المستفيدين بشكل كبير عبر المنظمات والبلدان.
	في كمبوديا، تُستخدم البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحالة الإعاقة بشكل أساسي لتصميم التدخلات وتطوير دراسات الحالة وإبلاغ اختيار المنطقة المستهدفة.
	لا تسعى بعض المنظمات للحصول على موافقة جديدة لإعادة استخدام البيانات أو إعادة مشاركتها، على افتراض أن الموافقة التي تم الحصول عليها أثناء جمع البيانات الأولية تغطيها. وقد يؤدي ذلك إلى مخاوف أخلاقية.
	في العراق، تلعب البيانات دورًا حاسمًا في التخطيط الاستراتيجي وتقديم الخدمات وإظهار اكتمال المشروع لأصحاب المصلحة، حيث تعمل كأداة للشفافية والمساءلة.
	في كولومبيا، عند تحديد الاحتياجات أو المخاطر بين السكان، يمكن أن تؤثر البيانات التي تم جمعها على الوعي الحكومي بنقاط ضعف سكانية محددة، مما يعزز قدرتها على التأثير الاجتماعي والسياسي.

التوصيات

توضح التوصيات التالية بالتفصيل مسارًا نحو ممارسات بيانات أكثر مسؤولية وشمولية في القطاع:

النهج الواعي والنقدي لاستخدام البيانات: اعتماد نهج أكثر وعيًا واستراتيجية للتعامل مع البيانات في جميع أنحاء القطاع. وهذا من شأنه أن يساعد في التخفيف من الطبيعة الاستخراجية لجمع البيانات. ومن شأن ذلك أن يساعد في التخفيف من الطابع الاستخراجي لجمع البيانات. يشير جمع البيانات الاستخراجية إلى ممارسة جمع البيانات من الأفراد أو المجتمعات من دون تقديم فوائد أو فهم ذي مغزى، غالبًا ما يتم دون موافقة مستنيرة أو اتصال واضح حول استخدامها. ويمكن للتعاون الاستباقي مع آليات التنسيق في القطاعات الأخرى أن يدعم تبادل البيانات والدروس التي تقلل من جمع البيانات الاستخراجية. يعد التواصل الواضح مع المستفيدين حول الغرض من جمع البيانات ومعالجتها وحقوقهم أمرًا حيويًا. يوصى بتحديث بيانات المستفيدين وإشراكهم بانتظام.

إعادة تركيز المستفيدين كأصحاب مصلحة رئيسيين: إعادة صياغة السرد حول المستفيدين بصفتهم «أصحاب حقوق» وأصحاب مصلحة مركزيين في عمليات صنع القرار. ويتطلب ذلك إعادة تقييم مصطلحات مثل «المستفيد» والنظر في مصطلحات أكثر شمولية مثل الأشخاص المتضررين من المشاركين أو صاحب الحقوق. ويتم تشجيع التعليقات المنتظمة من المستفيدين والإدماج في عمليات إدارة البيانات.

توسيع الفئات الجنسانية في جمع البيانات: يجب أن يشمل نهج جمع البيانات الأكثر شمولية الأفراد غير الثنائيين والمتحولين جنسياً حيث يكون ذلك آمنًا ومناسبًا للسياق. ومن الإجراءات المقترحة تحديث أدوات جمع البيانات وتوفير التدريب على الحساسية لجامعي البيانات.

التنوع: يجب إعطاء الأولوية للتنوع على قدم المساواة في ممارسات جمع البيانات، ومعالجته كبعد مهم مثل النوع الاجتماعي. تشمل الإجراءات تكييف أدوات جمع البيانات لالتقاط التنوع حيث يكون ذلك آمنًا ومناسبًا.

تنفيذ نهج مستنير بالصدمات: يجب تعديل عمليات إدارة البيانات لدمج نهج مستنير بالصدمات. يوصى بتدريب جامعي البيانات على مبادئ الرعاية المستنيرة بالصدمات، وإعادة تصميم أدوات جمع البيانات، والتقييم المنتظم لفعالية هذه الأساليب.

إعادة المشاركة مع المستفيدين وزيادة الشفافية: يوصى بتعزيز الشفافية من خلال تحسين ممارسات مشاركة البيانات. يجب إخطار المستفيدين بالتغييرات التي تطرأ على كيفية مشاركة بياناتهم ويجب أن يتمكنوا من الوصول إلى هذه التغييرات بتنسيق مفهوم.

تعزيز عملية الموافقة: يجب إنشاء عملية موافقة واضحة وشاملة، وتوفير خيارات متعددة للموافقة وضمان فهم المستفيدين لما يوافقون عليه.

تعزيز مشاركة المستفيدين: يُقترح زيادة مشاركة المستفيدين، خاصة خلال مرحلة تفسير البيانات. ويمكن تيسير ذلك من خلال أساليب شاملة وقائمة على المشاركة، وجلسات تعقيبية منتظمة، وتدريب الموظفين على أساليب المشاركة التشاركية.

تحسين استخدام البيانات: يجب على المنظمات فهم البيانات الديموغرافية للمستفيدين واستخدامها بشكل أفضل لتعزيز تخطيط أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنفيذها. يوصى بوضع مبادئ توجيهية محددة السياق تعزز استخدام البيانات الديموغرافية وتشجع التعاون بين الإدارات.

توفير التدريب على تحليل البيانات: من الضروري إجراء مزيد من التدريب وبناء القدرات في تحليل البيانات، لا سيما فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والإعاقة والعوامل الديموغرافية الأخرى، لجعل التدخلات أكثر استجابة لاحتياجات المستفيدين.

تنفيذ نهج عدم الإضرار: يوصى بقائمة مرجعية لفرق إدارة البيانات. يجب أن تؤكد القائمة على التأثير المحتمل لجمع البيانات واستخدامها وتخزينها وتحليلها ومشاركتها على سلامة المستفيدين وكرامتهم ورفاههم.

حساسية النزاع: إعطاء الأولوية لاستراتيجية حساسة للنزاع في ممارسات إدارة البيانات. وينطوي ذلك على الاعتراف بإمكانية تأثير عمليات البيانات عن غير قصد على ديناميكيات النزاع في المناطق المتضررة من الألغام والالتزام بالتكيف المستمر استجابة لسيناريوهات النزاع المتغيرة. يجب أن يتضمن ذلك تحليلًا سياقيًا منتظمًا لتوجيه عمليات البيانات، وضمان عدم تفاقم النزاع أو إلحاق الضرر بالمجتمع عن غير قصد.

دمج التقاطعية: يجب مراعاة مبدأ التقاطعية في جميع مراحل تحديد المشروع وتصميمه وتنفيذه ومراقبته وتقييمه. سيساعد ذلك في التقاط التفاعل المعقد للهويات الاجتماعية المتعددة وخدمة المجتمعات المتنوعة بشكل أفضل.

المرونة في الأطر: يجب أن يشمل التوحيد الحقائق المعقدة والسماح للوكالة المشاركة. وينبغي تصميم الأطر لاستيعاب الخبرات المعيشية المتنوعة، وتعزيز النهج التشاركية، والاستجابة للسياقات المحلية ونظم المعرفة. يوصى بإدارة البيانات التكيفية والتخطيط للطوارئ القائم على السيناريوهات من أجل أطر مرنة لإدارة البيانات.

الحواشي الختامية

1 المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 5.10 - إدارة المعلومات
المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 7.40 - منظمات رصد الإجراءات المتعلقة بالألغام
المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 12.10 - التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة
المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 14.10 - دليل تقييم تدخلات الإجراءات المتعلقة بالألغام

2 المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 5.10 - إدارة المعلومات
المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 7.40 - منظمات رصد الإجراءات المتعلقة بالألغام
المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 12.10 - التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة
المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 14.10 - دليل تقييم تدخلات الإجراءات المتعلقة بالألغام

3 المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 5.10 - إدارة المعلومات

4 المعيار الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام 5.10 - إدارة المعلومات

5 كرينشو، كيمبرلي (1989) «إزالة تهميش تقاطع العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز والنظرية النسوية والسياسة المناهضة للعنصرية» المنتدى القانوني لجامعة شيكاغو: المجلد. 1989: 1 .ISS، المادة 8. متاح على:
http://chicagounbound.uchicago.edu/uclf/vol1989/iss1/8

6 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (بدون تاريخ). مسرد مصطلحات المساواة بين الجنسين. [عبر الإنترنت] متاح على:
https://wrd.unwomen.org/practice/resources/gender-equality-glossary

7 كرينشو، كيمبرلي (1989) «إزالة تهميش تقاطع العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز والنظرية النسوية والسياسة المناهضة للعنصرية» المنتدى القانوني لجامعة شيكاغو: المجلد. 1989: 1 .ISS، المادة 8. متاح على:
http://chicagounbound.uchicago.edu/uclf/vol1989/iss1/8

8 الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. (بدون تاريخ). عدم إلحاق الضرر [عبر الإنترنت] متاح على:
https://inee.org/eie-glossary/do-no-harm

GICHD

Geneva International Centre for Humanitarian Demining

Maison de la paix, Tower 3, Chemin Eugène-Rigot 2C
PO Box 1300, CH 1211 Geneva 1, Switzerland